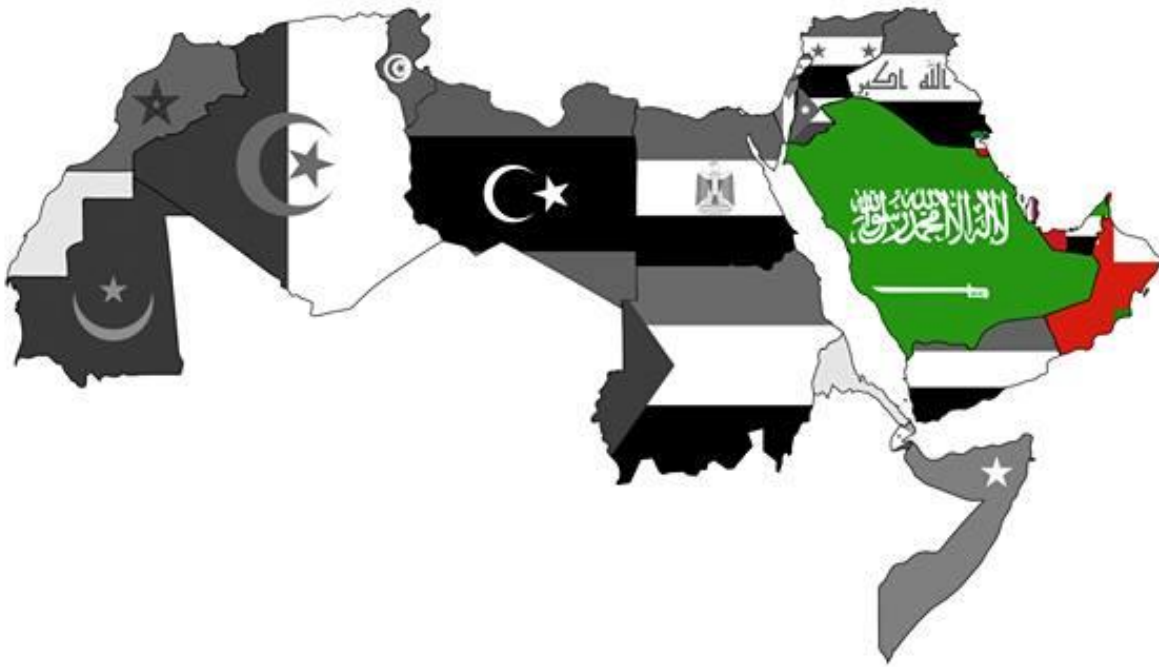


الأزمة الخليجية 2017 البعد الآخر



فريق الأزمات العربي

Arab Crises Team- ACT

فريق عربي متخصص معني برصد الأزمات العربية ومتابعتها، وتناولها بالدراسة والتحليل، وتقديم ما يلزم من توصيات للأطراف ذات الصلة، ويلتزم الفريق الدقة والموضوعية في تناوله للقضايا العربية، ويعمل ضمن برامج مركز دراسات الشرق الأوسط في الأردن.

ويضم الفريق كلاً من:

الفريق م. د. قاصد محمود/ باحث استراتيجي.

أ. جواد الحمد/ رئيس مركز دراسات الشرق الأوسط/ منسق الفريق.

أ. عاطف الجولاني/ كاتب ومحلل سياسي.

د. عبد الحميد الكيالي/ مدير وحدة البحوث في مركز دراسات الشرق الأوسط/ مقرر الفريق.

قائمة المحتويات

4	الملخص التنفيذي بالعربية
7	أولاً: بيئة الأزمة وخلفياتها
12	ثانياً: تداعيات الأزمة
15	ثالثاً: سيناريوهات المستقبل
19	رابعاً: تصور حلّ الأزمة على المدى البعيد
21	خامساً: التوصيات
23	الملخص التنفيذي بالإنجليزية

الملخص التنفيذي

تُشكّل الأزمة الخليجية التي اندلعت في حزيران/ يونيو عام 2017 إحدى أبرز الأزمات التي تشهدها المنطقة العربية، ونظراً لأهمية هذه الأزمة وتداعياتها الخطيرة، فقد رأى فريق الأزمات العربي- ACT أن يخصّص هذا العدد من تقاريره لبحثها؛ حيث يتناول بدايةً بيئة الأزمة وخلفياتها، ويلخص تداعياتها، ومن ثمّ، يرسم السيناريوهات المتعلقة بتطور الأزمة، ويحدد في ضوءها جملةً من القواعد التي تؤسس لحلّ طويل الأمد، وأخيراً يقدم عدداً من التوصيات للأطراف المعنية.

ويركّز التقرير على "البعد الآخر" في الأزمة الخليجية، بمعنى التداعيات الخطيرة لهذه الأزمة على دول مجلس التعاون الخليجي وشعوبه والأمن القومي العربي والقضية الفلسطينية. ومن هنا فإنّ التقرير يوصّف الأزمة اعتماداً على مصادرها وأطرافها دون تدخل أو انحياز، وذلك وصولاً إلى عرض تصور متماسك لحلّ دائم للأزمة يمنع تكرارها في المستقبل.

تأتي الأزمة الخليجية في وقت تُعاني فيه المنطقة العربية العديد من الأزمات التي أدّت إلى انتشار الفوضى والنزاعات المسلحة في أكثر من بلد عربي في كلّ من العراق وسوريا واليمن وليبيا. وهي أزمات أسهمت في إضعاف أطر العمل العربي المشترك، وما نتج عنها من مخاطر تهدد الأمن القومي العربي.

وعلى صعيد المواقف الإقليمية والدولية من الأزمة فقد دعت مختلف الأطراف لحلّ الأزمة عبر الحوار والوسائل السلمية وأعلنت تأييدها للوساطة الكويتية، وقام عدد من وزراء خارجية دول إقليمية وأوروبية بزيارة أطراف الأزمة لتقريب وجهات النظر ووقف التصعيد، بينما تباينت المواقف العربية من الأزمة، وبدا الموقف الأمريكي متردداً وانتهازياً في ضوء عقده صفقات بمليارات الدولارات مع مختلف أطراف الأزمة.

تندرج الأزمة الراهنة في سياق جديد من الأزمات في الخليج يتركز على السياسات الخارجية والتنافس على الدور الإقليمي، وذلك على خلاف الأزمات السابقة التي تركّزت في معظمها حول الحدود.

وبخصوص تداعيات الأزمة فإنها تتسبب في استنزاف مقومات القوّة العربية والخليجية في

مواجهة التحديات الإقليمية الكبرى في ظلّ حالة الفوضى التي تعيشها المنطقة. كما تشكّل مدخلاً مهماً لإحداث تغييرات جوهرية في شكل التحالفات الاستراتيجية في الإقليم، وبما ينذر بالاتجاه نحو صراع المحاور العربية والإقليمية بمخاطره الاستراتيجية، وخاصةً ما يتعلق بإضعاف الموقف العربي أمام القوى الإقليمية غير العربية.

وفيما يتعلق بمستقبل مسار الأزمة يرسم التقرير ثلاث سناريوهات متوقعة؛ أولها الانفراج والمصالحة ويتضمن إنهاء الأزمة، وإلغاء الإجراءات المتبادلة التي اتخذتها أطرافها خلال الفترة الماضية، وثانيها التصعيد والتفاقم ويشمل اتخاذ المزيد من الإجراءات التصعيدية وردود الأفعال المتبادلة بين أطراف الأزمة بما يزيدها تعقيداً، أما السيناريو الثالث والأخير: الاستمرار وجمود اتجاهات الحل فيتضمن استمرار الأزمة بوضعها القائم من حيث القطيعة بين أطراف الأزمة، وغياب آليات الحوار بينها وتحولها إلى صراع ممتد طويل الأمد.

وفي ضوء المعطيات القائمة تظل السيناريوهات الثلاثة مفتوحة، ويصعب استبعاد أي منها تماماً، غير أن الأزمة ربما تراوح على المدى القريب ما بين سيناريو استمرار الوضع الراهن (الجمود) وما بين التوجّه نحو المصالحة والخروج من الأزمة، وستلعب محددات من أبرزها؛ مدى مرونة أطراف الأزمة ورغبتها بإنهائها، وفعالية جهود الوساطة، وطبيعة المواقف الدولية دوراً مهماً في تحديد المسار المستقبلي للأزمة على المدى القريب.

ووفقاً للتقرير فإنّ الحل الجذري للأزمة يتطلب وجود قواعد عدة أهمّها: أن يكون الحلّ خليجياً عربياً ويحفظ استقلال وسيادة جميع الأطراف، وبلورة مشروع للمواجهة الجماعية للتحديات المشتركة ليكون أساس رسم السياسات المشتركة، والتوصّل إلى مقاربة مشتركة صريحة وواضحة في التعامل مع الجماعات الإرهابية الحقيقية المعادية للمصالح العربية، وعدم زجّ القضية الفلسطينية في الخلافات الداخلية، والمحافظة على موقف عربيّ موحد ضد الاحتلال الإسرائيلي.

ويخلص فريق الأزمات العربي إلى جملة من التوصيات لمنع تفاقم الأزمة وتخفيف انعكاساتها السلبية ومن أبرزها: المحافظة على المفاهيم والقيم والسياسات المتعلقة بالمصالح العربية الجماعية العليا، واستمرار اعتماد أمن دول مجلس التعاون الخليجي بوصفه أمناً لكلّ دولة منه، والتركيز على أنّ الخلاف سياسي بالأساس وليس فكرياً أو دينياً أو قومياً، ووقف جميع

أشكال الاستفزاز، والوقف الفوري للتصعيد والتراشق الإعلامي، ومبادرة الدول الأطراف بالأزمة للقيام بخطوات ذات بعد إنساني تخفف معاناة المواطنين، وتعزيز جهود الوساطة الكويتية وتنشيطها لحل الأزمة بين الأشقاء، وتأسيس طاولة حوار منخفض المستوى برعاية كويتية لبحث سبل الخروج من الأزمة بأقلّ الخسائر لكّل الأطراف، وتشجيع الأطراف الفلسطينية على النأي بالنفس عن الدخول في الخلافات العربية- العربية، وعدم جرّها إلى صراع محاور سيؤثر سلباً على القضية الفلسطينية والأمن العربي في ذات الوقت.

الأزمة الخليجية 2017.. البعد الآخر

تُشكّل الأزمة الخليجية التي اندلعت في حزيران/ يونيو عام 2017 إحدى أبرز الأزمات التي تشهدها المنطقة العربية، ونظراً لأهمية هذه الأزمة وتداعياتها الخطيرة، فقد رأى فريق الأزمات العربي- ACT أن يُخصّص هذا العدد من تقاريره لبحثها؛ حيث يتناول بدايةً بيئة الأزمة وخلفياتها، ويلخّص تداعياتها، ومن ثمّ، يرسم السيناريوهات المتعلقة بتطور الأزمة، ويحدد في ضوئها جملةً من القواعد التي تؤسس لحلّ طويل الأمد، وأخيراً يقدم عدداً من التوصيات للأطراف المعنية.

ويركّز التقرير على "البعد الآخر" في الأزمة الخليجية، بمعنى التداعيات الخطيرة لهذه الأزمة على دول مجلس التعاون الخليجي وشعبه والأمن القومي العربي والقضية الفلسطينية. ومن هنا فإنّ التقرير يوصّف الأزمة اعتماداً على مصادرها وأطرافها دون تدخل أو انحياز، وذلك وصولاً إلى عرض تصور متماسك لحلّ دائم للأزمة يمنع تكرارها في المستقبل.

أولاً: بيئة الأزمة وخلفياتها

أ. بيئة الأزمة

أعلنت كلّ من السعودية والإمارات والبحرين ومصر في 5 حزيران/ يونيو 2017 قطع علاقاتها الدبلوماسية مع قطر، كما قرّرت غلق أجوائها ومياها الإقليمية ومنافذها البرية أمام قطر. وقد برّرت هذه الدول قرارها بدعم قطر "للتطرف والإرهاب وتدخلها في الشؤون الداخلية للدول العربية والتهديدات المترتبة على السياسات القطرية للأمن القومي العربي وللسلم والأمن الدوليين"، وذلك حسب نص بيان وزراء خارجية الدول الأربع. أمّا قطر فقد عدّت هذه الإجراءات "غير مبررة وتقوم على مزاعم وادعاءات لا أساس لها من الصحة"، وذلك حسب بيان الخارجية القطرية.

وقد سبق هذه الأزمة مع قطر، أزمة في عام 2014 بين قطر وكلّ من السعودية والإمارات والبحرين التي سحبت سفراءها من الدوحة احتجاجاً على "رغبة قطر في التدخل بالشأن الداخلي لدول مجلس التعاون"، بحسب تعبير مسؤولي البلدان الثلاثة، كما سبقها أزمة علاقات قطرية-

سعودية عام 1996 في ضوء "اتهامات قطرية للسعودية بدعم محاولة انقلابية في البلاد".
وتأتي الأزمة الخليجية الراهنة في وقت تُعاني فيه المنطقة العربية العديد من الأزمات التي أدت إلى انتشار الفوضى والنزاعات المسلحة في أكثر من بلد عربي وخاصة في كل من العراق وسوريا واليمن وليبيا. وهي أزمات أسهمت في إضعاف أطر العمل العربي المشترك، ما نتج عنه مخاطر تهدد الأمن القومي العربي. وفي هذا السياق يشكل مجلس التعاون الخليجي إحدى المؤسسات المتبقية من العمل العربي المشترك بما تمتلكه دولة من مقدرات وإمكانات اقتصادية كبيرة ومشاريع طموحة لتحقيق اتحاد جمركي وسوق مشتركة وغيرها. وقد دخلت دول الخليج على خط العديد من الأزمات العربية مالياً وإغاثياً وعسكرياً في دول مثل سوريا وليبيا واليمن، وتتفاوت نتائج هذه التدخلات تأثيراً فيما يتعلق بحل الأزمات أو وقف الصراع المسلح فيها.
وقد نشبت الأزمة الخليجية الجديدة بعد زيارة الرئيس الأمريكي دونالد ترامب إلى الرياض في أواخر أيار/ مايو 2017، وما عُقد على هامشها من صفقات ومشاريع تجارية لصالح الولايات المتحدة تجاوزت قيمتها الـ 400 مليار دولار. وفي إثر الأزمة عرضت الكويت وساطتها لإيجاد حل لها ضمن البيت الخليجي، وهي وساطة لاقت دعماً إقليمياً ودولياً.
وفي هذا الإطار نقلت الكويت عدداً من المطالب تقدمت بها الدول الأربع إلى قطر في 2017/6/23*. وفي المقابل تلقت الكويت الرد القطري على هذه المطالب وسلّمته في 2017/7/3 إلى الدول الأربع التي عدت ردّ الدوحة على مطالبها سلبياً، وأكدت أنّ المقاطعة مستمرة إلى حين تعديل الدوحة لسياساتها. وفي أوائل أيلول/ سبتمبر 2017 جرى اتصال هاتفي بين كلّ من أمير قطر ووليّ العهد السعودي، إلّا أنّ ما تلا هذا الاتصال من اتهامات، متبادلة حول من بادر بالاتصال وبأيّ وساطة، قد أعاد الأزمة إلى خطّ البداية.
ومن جهة ثانية، دخلت كلّ من تركيا وإيران على خطّ الأزمة؛ حيث سارعت تركيا بإنشاء قاعدة عسكرية لها في قطر، وأرسلت مئات الجنود الأتراك إلى الأراضي القطرية بعد أن صادق

* تضمّنت هذه المطالب: خفض التمثيل الدبلوماسي مع إيران، والإغلاق الفوري للقاعدة العسكرية التركية في قطر، وقطع العلاقات مع "التنظيمات الإرهابية والطائفية كافة" ومن ضمنها: تنظيم الدولة - داعش، وتنظيم القاعدة، وجماعة فتح الشام (النصرة سابقاً)، وجماعة الإخوان المسلمين وحزب الله، وتسليم "العناصر الإرهابية" المطلوبة لدى الدول الأربعة أو المدرجة بالقوائم الأمريكية والدولية. وجاء في قائمة المطالب إغلاق قناة الجزيرة والقنوات التابعة لها، وتسليم كلّ قواعد البيانات الخاصة بالمعارضين لهذه الدول وإيضاح الدعم الذي قُدّم إليهم، وغيرها.

البرلمان التركي سريعاً على اتفاقية للتعاون العسكري بين البلدين، بينما عرضت إيران تزويد قطر بالمنتجات الغذائية التي تحتاجها، لتعويض ما كان يصلها عبر الأراضي السعودية. وقد أسهم تدخل كل من تركيا وإيران في الأزمة في تعقيدها، وربما تصليب مواقف بعض أطرافها، إلا أنه لعب دوراً في إبعاد احتمال التدخل العسكري في قطر، والذي أشار إليه أمير الكويت في تصريحات لاحقة.

وفيما يتعلق بالموقف الأمريكي من الأزمة الخليجية، لاحظ العديد من الخبراء مشهد التردد والتناقض بين مواقف الرئيس الأمريكي دونالد ترامب ومواقف عدة مؤسسات قيادية أمريكية منذ البداية؛ حيث حاولت وزارة الخارجية والدفاع الأمريكيان تهدئة الأزمة، وعرض وزير الخارجية الأمريكي ريكس تيلرسون التوسط لإنهاؤها، وأكد وزير الدفاع جيمس ماتيس أن الأزمة لن تؤثر على الحملة ضد تنظيم داعش ومركزها قاعدة "العديد" في قطر. فيما ذهبت تصريحات الرئيس ترامب بالإدارة الأمريكية باتجاه الانحياز لطرف دون آخر*. وفي وقت لاحق، زار مبعوثون أمريكيون ووزير الخارجية الأمريكي أطراف الأزمة، ما أدى إلى توقيع اتفاقية لمكافحة الإرهاب بين قطر والولايات المتحدة وإتمام صفقات أسلحة ضخمة بين البلدين، ولكن دون إحراز أي تقدم في مسار حل الأزمة.

وعلى صعيد المواقف الإقليمية والدولية، فقد دعت مختلف الأطراف لحل الأزمة عبر الحوار والوسائل السلمية وأعلنت تأييدها للوساطة الكويتية، وقام عدد من وزراء خارجية دول إقليمية وأوروبية من بينها فرنسا وألمانيا وروسيا وتركيا، بزيارة أطراف الأزمة لتقريب وجهات النظر ووقف التصعيد، بينما تباينت المواقف العربية من الأزمة، ما شكل تحدياً جديداً لمنظومة الأمن العربي ومؤسسات العمل المشترك، وأندر بتشكيل محاور متباينة في ظرف صعب تمر به المنطقة العربية.

في ضوء هذه البيئة السياسية للأزمة فإن الوساطة الكويتية، رغم استمرارها، لم تحقق نجاحاً ملحوظاً حتى الآن في جمع أطراف الأزمة على طاولة المفاوضات، وربما يعود ذلك، وبشكل

* وهو ما دلت عليه تصريحات ترامب في 2017/6/10 خلال لقائه الرئيس الروماني بأنه قرر مع وزير الخارجية والمسؤولين في وزارة الدفاع "دعوة قطر لأن تنهي تمويلها للإرهاب".

أساسي، إلى تصلّب مواقف أطراف الأزمة من جهة، وتردد الموقف الأمريكي وانتهازيته من جهة أخرى.

ب. خلفيات الأزمة

سبق الأزمة الخليجية الراهنة عددٌ من الأزمات بين دول مجلس التعاون الخليجي، ارتكزت في معظمها إلى نزاعات حدودية، ومن أبرزها: النزاع الحدودي السعودي- الكويتي حول المنطقة المحايدة والحدود البحرية منذ عشرينيات القرن الماضي (وبرز خلال الأعوام 2009-2015)، والنزاع البحريني- القطري حول الحدود البحرية وملكية بعض الجزر بين البلدين منذ أربعينيات القرن الماضي (وظهر إلى العلن خلال الأعوام 1990-2001)، والنزاع الحدودي بين السعودية وعمّان والإمارات العربية حول "ولاية البريمي" منذ أربعينيات القرن الماضي أيضاً (وبرز خلال عامي 1996 و2008)، والنزاع الحدودي بين الإمارات والسعودية بشأن منطقة "خور العبيد" المتنازع عليها، والفاصلة بين الإمارات وقطر منذ بداية سبعينيات القرن الماضي (وبرز خلال الأعوام 1995-2010)، والأزمة بين قطر والسعودية عام 1992 على خلفية ترسيم الحدود بين البلدين. ويشار في هذا السياق إلى خلافاً بين دول الخليج بشأن الاتحاد الجمركي منذ عام 2003 في ضوء الاختلاف على آلية توزيع العوائد الجمركية، وهي في الأساس خلافاً سعودية- إماراتية. ويشار أيضاً إلى أنّ معظم النزاعات الحدودية بين دول الخليج قد تمت تسويتها باتفاقات ثنائية تمّ توقيعها أو باللجوء إلى محكمة العدل الدولية كما في حالة النزاع الحدودي القطري- البحريني.

ومع ذلك فإنّ الأزمة الراهنة تندرج في سياق جديد من الأزمات في الخليج يتركز على السياسات الخارجية والتنافس على الدور الإقليمي، وذلك على خلاف الأزمات السابقة التي كانت في معظمها حول الحدود.

واستناداً إلى هذه الخلفية، فإنّ الخلاف بين بعض دول الخليج وقطر لا يعدّ حديثاً، وإنّما يعود بشكله الحالي إلى عام 1995، وذلك مع تسلّم الأمير حمد بن خليفة مقاليد الحكم، واتخاذ قطر سياسة التوسط بين الأضداد؛ إسرائيل وحماس، والولايات المتحدة وطالبان، وروسيا والإسلاميين المناهضين لها، وذلك بشكل جعل السياسة القطرية لا تتفق وبعض السياسات

الخليجية. كما قد يعود الخلاف إلى الحرية النسبية التي تتمتع بها قناة الجزيرة، بما في ذلك انتقادها لأوضاع الحريات وحقوق الإنسان في العالم العربي، بما فيه دول مجلس التعاون الخليجي، إضافةً إلى موقف قطر وسياساتها من حركات الإسلام السياسي وإدماجها في العمليات السياسية في المنطقة، وموقف قطر السياسي والإعلامي المؤيد للربيع العربي ونتائجه بشكل عام خلافاً لسياسات بعض الدول الخليجية والعربية.

وشكّل شهر آذار/ مارس من العام 2014 ذروة التصعيد في العلاقة بين قطر وعدد من الدول الخليجية، حيث قامت السعودية والإمارات العربية والبحرين بسحب سفرائها من العاصمة القطرية مبرر "عدم التزام الدوحة بمقررات مجلس التعاون الخليجي وبخاصة الاتفاقية الأمنية"، إلاّ أنّه في شهر تشرين الثاني/ نوفمبر من نفس العام تمّ تجاوز الأزمة، وأعلن عن عودة سفراء الدول الثلاث إلى الدوحة.

وفي ضوء ذلك، فإنّ مواقف قطر الحالية من إيران لا تشكّل تحولاً جديداً في السياسة الخارجية القطرية، وإلى حدّ ما فإنّ بعض هذه المواقف استندت إلى مبدأ أوباما (Obama Doctrine) في التفاوض مع إيران، والذي أدّى إلى توقيع الاتفاق النووي معها عام 2015، كما أنّ دبلوماسية نزع فتيل الأزمة والمواجهة مع إيران عام 2007 تمّت بتنسيق كامل بين كلّ من السعودية وقطر، فضلاً عن أنّ حجم التبادل التجاري بين كلّ من الإمارات وإيران يبلغ أربعة أضعاف مثيله بين إيران وقطر.

وفيما يتعلق بحركات الإسلام السياسي، تدرج سياسة قطر في التعامل معها في إطار رؤية معلنة لديها تحاول أن تستفيد منها في تعزيز دروها الإقليمي وأدوات سياستها الخارجية؛ إذ تعدّ قطر هذه الحركات فاعلاً أساسياً في الإقليم، كما ترى أنّ إدماج هذه الحركات في العملية السياسية يعمل على دفعها نحو فهم أعمق للسياسة وتشابك العلاقات الدولية ما يدفعها إلى المحافظة على الاعتدال الذي تتمتع به في تعاطيها مع قضايا وملفات الإقليم.

ويبدو أنّ الولايات المتحدة تركت لحليفها قطر هامشاً من المناورة في سياستها الإقليمية، إضافةً إلى أنّ قطر تضم أكبر قاعدة جوية أمريكية في المنطقة يربط فيها 10 آلاف عسكري من القوات الأمريكية، وتعدّ مركز العمليات الأمريكية في الشرق الأوسط والخليج بما في ذلك الحملة ضد تنظيم داعش في المنطقة.

ولذلك يبدو أن المتغير الجديد فيما يتعلق بالسياسة الخليجية إزاء بعضها وإزاء ملفات المنطقة هو أداء وتوجهات إدارة الرئيس الأمريكي الجديد دونالد ترامب، والذي لا يتطابق مع سياسات قطر سابقة الذكر، ولذلك استخدم نهج "الانتهازية" الأمريكية للحصول على أثمان باهظة مقابل إعطاء الضوء الأخضر بالنأي بالنفس في أزمة قد تنشب بين دول مجلس التعاون الخليجي عبر صفقات بمئات المليارات من الدولارات من مختلف دوله، وهو الأمر الذي شجع بعض هذه الدول على الاشتباك مع قطر للاعتبارات المعلنة والخلفيات التاريخية التي أشار إليها التقرير أعلاه، إضافة إلى تباينات أساسية في سياساتها مع سياسات وتوجهات قطر تجاه الأزمات القائمة حالياً في كل من سوريا وليبيا واليمن والعراق وغيرها، حيث تعدّ قطر طرفاً فاعلاً ولاعباً سياسياً مهماً في كل منها له سياساته وعلاقاته وطريقته الخاصة في التأثير على هذه الدول والأطراف فيها.

ثانياً: تداعيات الأزمة

تمثل الأزمة الخليجية وتداعياتها استنزافاً لمقومات القوة العربية والخليجية في مواجهة التحديات الإقليمية الكبرى في ظل حالة الفوضى التي تعيشها المنطقة. كما تشكل هذه الأزمة، سياسياً واستراتيجياً، مدخلاً مهماً وتوفّر بيئة ومبررات قوية لإحداث تغييرات جوهرية في شكل التحالفات الاستراتيجية في الإقليم، وبما ينذر بالاتجاه نحو صراع المحاور العربية والإقليمية بمخاطره الاستراتيجية، وخاصة ما يتعلق بإضعاف الموقف العربي أمام مشاريع القوى الإقليمية غير العربية.

وبذلك، تسهم الأزمة في إبعاد مجلس التعاون الخليجي عن تطوير مشروع استراتيجي يستطيع أن يكون نداءً أمام هذه المشاريع. كما تغيب أيّ حضور عربي وازن في حسابات القوى الفاعلة في الإقليم، وهو ما يضعف دور وتوجهات وسياسات الدول العربية، والخليجية على رأسها، في اليمن وسوريا وليبيا، ويمثّل مبرراً لكلّ دولة عربية على حدة أن تبحث لنفسها عن ملاذ للتحالف مع باقي اللاعبين الكبار على المستوى الإقليمي أو الدولي.

وبذلك، وجدت بعض القوى العظمى مساحات جديدة تتحرك فيها لتحقيق مكتسبات تصبّ في خدمة مصالحها، وخاصة الولايات المتحدة التي تبدو أكثر قدرة على ابتزاز دول الأزمة وتحقيق أهداف مرحلية ذات قيمة اقتصادية، إضافةً إلى المكتسبات طويلة المدى.

وفي ظلّ الأزمة التي أظهرت إلى العلن الاختلافات الجوهرية في سياسات وتوجهات دول مجلس التعاون الخليجي، ربّما يكون من الصعب للمجلس أن يقنع شعوب دول الخليج، والدول العربية، بأنّه يشكل تحالفاً عربياً يمكن أن يُقدم بديلاً لحالة الضعف العربي، ما قد يعكس حالة من عدم الثقة لدى شعوب هذه الدول بالمجلس، كما يخشى أن تكون الأزمة مدخلاً لانفراط عقد المجلس ذاته.

وعلى الصعيد الأمني، تخلق هذه الأزمة فرصاً جديدة لتوسع بيئة العنف والإرهاب، وإذكاء الفتن والمشاكل الداخلية، خاصة في ظل تراجع أدوار هذه الدول وتناقضها في كلّ من سوريا وليبيا واليمن والعراق، إضافةً إلى ضعف فرص التعاون الأمني وتنسيق جهود مشتركة لمحاربة هذه المنظمات نتيجة القطيعة بين دول الأزمة المتنازعة، وتنامي إمكانية تنشيط الحركات الإرهابية ولجوئها إلى المزيد من العنف والتخريب خاصة تلك التي تحظى برعاية إقليمية.

كما يتوقع أن يكون للأزمة تأثير في تعقيد الأزمات القائمة في دول الإقليم خصوصاً في سوريا وليبيا واليمن وحتى العراق، حيث أنّ أطراف الأزمة تبدو أكثر تمسكاً بدعم حلفائها في هذه الدول، مما سيؤثر على فرص الحل السريع أو نجاح مخرجات أي حلّ إذا حصل، وهو الأمر الذي يرشح المواجهات، خصوصاً في اليمن وليبيا للاستمرار. ويزيد من فرص مكتسبات كل من روسيا وإيران وتركيا في الملف السوري على حساب المعارضة السورية التي تدعمها كلّ من قطر والسعودية.

وربّما يكون لهذه الأزمة تداعيات عسكرية تُسرّع وتشجّع الاتجاه نحو المزيد من بناء العلاقات العسكرية والأمنية مع القوى العالمية والإقليمية، وما يترتب على ذلك من كلف عالية سياسياً واقتصادياً وأمنياً، ولعلّ الاتفاقيات والعقود التي تمّ إبرامها منذ زيارة ترامب التاريخيه إلى الرياض أواخر أيار/ مايو 2017 تُعطي مؤشرات مهمة إلى ذلك.

من جهة أخرى فقد تركت الأزمة آثاراً سلبية على شعوب دولها، حيث أحدثت الكثير من الخلل في تركيبة النسيج الاجتماعي القبلي والعشائري، وحتّى العائلي والأسري، نظراً للامتدادات الاجتماعية عبر الدول أو علاقات النسب والقرباة المباشرة بين العائلات، خصوصاً وأنّ المكون الاجتماعي لدول الخليج بطبيعته حساس ويتأثر بالمواقف السياسية والأزمات، ولا ينسى بسهولة الإجراءات الموجهة ضده، خاصة فيما يتعلق بأعمال الحصار ومنع الدخول وغيرها، وقد تدوم

هذه الآثار طويلاً، وقد تمتد لتشمل المقيمين من الجاليات العربية في هذه الدول وامتداداتهم في دولهم، مما قد يفاقم الأزمة اجتماعياً ويعقدها ويزيد من صعوبات حلّها إذا لم يتم تدارك الأمور بسرعة، خاصة وأنّ هذا العامل (البعد الاجتماعي) له تأثير مباشر في باقي التداعيات والسلبيات. وعلى الصعيد الاقتصادي فقد تأثرت جميع اقتصادات دول الأزمة بالإجراءات التي تمّ اتخاذها بدرجات متفاوتة. وثمة مخاوف أن جميع دول الأزمة خسرت وستخسر لصالح دول أخرى سواء اقليمية او عالمية. وقد تتدحرج الآثار الاقتصادية لهذه الأزمة وتتعاظم مع مرور الزمن بفعل الالتزامات والأعباء السياسية والأمنية والعسكرية والتحالفات والاتفاقيات وعقود السلاح وغيرها، وكذلك قد تتعاظم كلف الحروب والأزمات التي تشارك فيها هذه الدول، مما يضع اقتصاداتها أمام تحديات حقيقية قد تصل إلى حدّ العجز عن تحمّل الكلف العالية، خصوصاً أنّ اقتصادات بعض هذه الدول تمرّ بأزمات حقيقية أصلاً، أو تواجه مشاكل أنتجتها عوامل أخرى كأسعار النفط والركود الاقتصادي العالمي، وبذلك فإنّ التحدي الاقتصادي ربّما يكون من أخطر ما سيواجه دول الأزمة على المدى المتوسط. وثمة خشية أن يتحوّل التحدي الاقتصادي إذا استمر إلى عامل حاسم في الإضرار بسيادة الدول وقرارها الوطني.

وثمة تداعيات خطيرة عندما تطلّ الأزمة شعوباً ودولاً وجماعات كبيرة وقضايا قومية كبرى، وذلك عندما تمّ إقحام كل من حركة حماس الفلسطينية، وحركات الإسلام السياسي في مبررات الأزمة بل وشروط حلّها، حيث تضع هذه الدول نفسها في مواجهة ملايين العرب والمسلمين، وذلك كما يفهم من تصريحات وزير خارجية الولايات المتحدة تيلرسون أمام لجنة الخارجية في الكونغرس الأمريكي في 2017/6/14*، ومع الأسف فقد أظهر هذا الموقف بعض أطراف الأزمة وكأنّها تُعادي "تيارات الإسلام الوسطي المعتدل"، والمقاومة الفلسطينية ضدّ إسرائيل، وهذا الموقف بقدر ما يلحق الضرر بدول الأزمة نفسها فإنّه يشكّل خطراً كذلك على الأمن والاستقرار في الدول العربية الأخرى من جهة، كما يُضعف الموقف العربي والفلسطيني أمام العدوان

* حدّر وزير الخارجية الأمريكي، ريكس تيلرسون، من التعقيدات التي قد تواجه الولايات المتحدة وسياساتها الدولية بحال تصنيف جماعة الإخوان المسلمين على قوائم الإرهاب، قائلاً: "تنظيم الإخوان المسلمين يضم تقريباً خمسة ملايين عضو... لذلك يمكن تصور مدى تعقيد خطوة تصنيف جماعة بكامله على قائمة الإرهاب وانعكاساته على علاقتنا مع الحكومات التي باتوا جزءاً منها، والتي لم يدخلوها إلّا من خلال نبذ العنف، وهذا يظهر مدى التعقيد المرتبط بتصنيف واسع بهذا القدر".

والتعتن الإسرائيلي من جهة ثانية، كما قد يزيد من تقبل الاتجاهات الشعبية العربية والخليجية لسياسات وتوجهات إقليمية أخرى تعدها الشعوب أكثر تماسكاً إزاء القضية الفلسطينية ومواجهة ظاهرة الإسلاموفوبيا في العالم.

ثالثاً: سيناريوهات المستقبل

تبدو الأزمة الخليجية في اللحظة الراهنة أمام ثلاثة سيناريوهات رئيسة: الانفراج والمصالحة، أو التصعيد والتفاقم، أو الاستمرار وجمود اتجاهات الحل.

1. السيناريو الأول: الانفراج والمصالحة

يتضمن هذا السيناريو إنهاء الأزمة، وإلغاء الإجراءات المتبادلة التي اتخذتها أطرافها خلال الفترة الماضية، ومعالجة التداعيات والآثار السلبية التي ترتبت عليها سياسياً واقتصادياً وأمنياً واجتماعياً وإنسانياً.

وثمة شروط لتحقيق هذا السيناريو، ومنها:

- إدراك أطراف الأزمة للأخطار التي يشكلها استمرارها على أوضاعها ومصالحتها وعلى مستقبل مجلس التعاون الخليجي، وتوفير القناعة لديها بضرورة الخروج من عنق الزجاجة، ومن حالة الاستنزاف التي تتعرض لها بفعل استمرار الأزمة.
- استعداد أطراف الأزمة للتعاطي المرن، ولمناقشة القضايا الخلافية المتنازع عليها، وبلورة تفاهات توافقية تراعي مصالح مختلف الأطراف وتحفظ كرامتها وسيادتها الوطنية، وفق صيغة "لا غالب ولا مغلوب" مع تنازلات متبادلة متوازنة.
- تنشيط جهود الوساطة، وبخاصة الكويتية، لنزع فتيل الأزمة، ونجاحها بإقناع أطراف الأزمة بالجلوس إلى طاولة الحوار والمفاوضات ومناقشة سبل الخروج من الأزمة.
- قيام الأطراف الدولية، وفي مقدمتها الولايات المتحدة الأمريكية، بأدوار إيجابية ضاغطة على أطراف الأزمة من أجل إنهاؤها ووضع حد لها.
- وقف التصعيد والتحريض الإعلامي المتبادل، ووضح حد للترشق بالاتهامات بين أطراف الأزمة.

وفي حال تحقق سيناريو انفراج الأزمة يتوقع أن تكون له نتائج إيجابية مهمة على أطراف الأزمة المباشرة وعلى مجمل الوضع الإقليمي والدولي. ومن أهم تلك النتائج:

- الحفاظ على مجلس التعاون الخليجي كآلية تنسيق مهمة من آليات العمل العربي المشترك، والحيلولة دون تصدعه وانهيائه، في ظلّ فشل كثير من صيغ التعاون الأخرى على المستوى العربي.
- وقف حالة الاستنزاف السياسي والاقتصادي لأطراف الأزمة، ووضع حدّ للأضرار التي لحقت بها على أكثر من صعيد.
- تجنبّ خضوع أطراف الأزمة للابتزاز الإقليمي أو الدولي، وقطع الطريق على التدخلات الخارجية الضارة بالشأن الخليجي الداخلي.
- تخفيف المعاناة الإنسانية التي تعرّض لها عدد كبير من مواطني الدول الأطراف في الأزمة، والمحافظة على وشائج وأواصر القربى والعلاقات الأخوية بين شعوب تلك الدول التي تداخلت وتقاربت فيما بينها خلال العقود الماضية.
- منع مزيد من التهديدات للأمن القومي العربي ولمنظومة الأمن الإقليمي في ظل حالة الفوضى وغياب الاستقرار التي تشهدها المنطقة بفعل الأزمات الأخرى المتفجرة في أكثر من مكان.
- الحيلولة دون استغلال الأزمة من قبل المجموعات المتطرفة لصالح أجندات الخاصة، وتوفير الفرصة والجهود لتعزيز وتنسيق جهود مكافحة الإرهاب عبر جهود مشتركة بين دول المنطقة وفي المقدمة منها الدول الأطراف في الأزمة.

2. السيناريو الثاني: التصعيد والتفاقم

- يتضمن هذا السيناريو اتخاذ المزيد من الإجراءات التصعيدية وردود الأفعال المتبادلة بين أطراف الأزمة، بما يزيدها تعقيداً، وقد يدفعها نحو أشكال من المواجهة أكثر خطورة تتجاوز حدود المواجهة السياسية والإعلامية والاقتصادية. ومن شروط تحقق هذا السيناريو:
- تشدّد أطراف الأزمة في مواقفها، وتشبّثها بشروطها، ورفضها التعاطي بمرونة كافية تفضي للتوصل إلى حلول ومقاربات سياسية مقبولة لمختلف الأطراف.

- فشل جهود الوساطة في تقريب المواقف بين أطراف الأزمة، وعدم نجاح مساعي جمع الفرقاء على طاولة الحوار والمفاوضات.
- انحياز الأطراف الدولية المؤثرة والفاعلة في الإقليم، وخاصة الولايات المتحدة، لصالح جهة على حساب جهة أخرى، ما يدفع هذه الجهة إلى التشدد وعدم إبداء المرونة السياسية المطلوبة لحل الأزمة.
- تصاعد التحريض الإعلامي وتبادل الاتهامات بين أطراف الأزمة وفتح الملفات القديمة ونكئ الجراح، ما يؤدي إلى تسميم الأجواء وتصعيد حالة الخلاف والمواجهة.
- وثمة تداعيات وانعكاسات خطيرة لهذا السيناريو، أهمها:
 - إضعاف مكانة ومبرر وجود مجلس التعاون الخليجي ودوره (الانقسام إلى ثلاث مجموعات من الدول الستة).
 - استمرار حالة الاستنزاف لأطراف الأزمة وتفاقم الأضرار السياسية والاقتصادية والأمنية التي لحقت بها، وربما يشكّل ذلك تهديداً جدياً لأمن هذه الأطراف ولمصالحها الحيوية.
 - التداعيات السلبية الإنسانية والإقليمية، بما يرتّب على شعوب دول الأزمة مزيداً من المعاناة والأعباء، وبما يضرّ بعلاقات الأخوة والجوار.
 - فتح الباب أمام مزيد من التدخلات الإقليمية والدولية السلبية في شؤون منطقة الخليج، وبما يخدم أجندات تلك الأطراف على حساب المصالح العربية بعامة والخليجية منها على وجه الخصوص.
 - تنامي فرص تهديد وتوسيع التحديات التي تواجه الأمن القومي العربي على صعيد الدول الإقليمية المجاورة أو المجموعة الدولية أو بعض المجموعات المسلحة العنيفة المدعومة من استخبارات بعض هذه الدول.
 - التأثيرات السلبية لتصاعد الأزمة على حالة الاستقرار الإقليمي في ظل الفوضى التي تشهدها المنطقة. فقد تجد المجموعات المتشددة والإرهابية فرصة سانحة للتوسع في تهديد أمن المنطقة ودولها، ولتنفيذ أجنداتها الخطيرة في ظلّ ضعف فرص تنسيق الجهود

بين الدول الخليجية لمواجهة خصوصاً في اليمن وسوريا وليبيا حيث تتصارع سياسات دول الأزمة.

3. السيناريو الثالث: الاستمرار وجمود اتجاهات الحل

يتضمن هذا السيناريو استمرار الأزمة بوضعها القائم من حيث القطيعة بين أطراف الأزمة، وغياب آليات الحوار بينها، وتعطيل دور مجلس التعاون الخليجي الأمر الذي يحول الأزمة إلى صراع ممتد طويل الأمد.

ويمكن لهذا السيناريو أن يتحقق في ضوء:

- فشل جهود الوساطة في جمع الأطراف المختلفة على طاولة الحوار.
- تمسك جميع أطراف الأزمة بمواقفها وعدم استعدادها لتقديم تنازلات وصولاً إلى الحل.
- عدم توفر القناعة لدى أطراف الأزمة بضرورة إنهاؤها ووقف تداعياتها السلبية، وبالتالي التعايش معها مرحلياً.
- استمرار التحريض الإعلامي المتبادل.
- عدم حرص القوى الدولية الفاعلة في الخليج، وخصوصاً الولايات المتحدة على وضع حدٍّ للأزمة مع إبقائها في حدودها الحالية.
- دخول أطراف جديدة على خط الأزمة بمنطق الانتهاز والابتزاز عسكرياً وأمنياً واقتصادياً، وعلى رأسها إسرائيل.
- ولهذا السيناريو حال تحققه انعكاسات وتداعيات من أهمها:
- إلحاق الضرر البالغ بمنظومة الأمن القومي وبحالة الاستقرار في المنطقة.
- المزيد من الخسائر الاقتصادية لأطراف الأزمة.
- تخلي الدول التي تحاول الوساطة عن هذه المهمة نظراً لعدم إحراز أي تقدم باتجاه الحل.
- تفكك مجلس التعاون الخليجي بخروج قطر بدايةً واحتمالية لحاق دول أخرى بها.
- فقدان الشعوب الخليجية للثقة بحكوماتها.
- فشل التجربة الوحيدة في العمل المشترك الإقليمي العربي، حيث انتهت صيغة مجلس

التعاون العربي وضعفت صيغة الاتحاد المغاربي إلى حدّ التلاشي، وبالتالي فقدان الأمل بالوحدة العربية.

4. السيناريوهات مفتوحة

في ضوء المعطيات القائمة تظل السيناريوهات الثلاثة مفتوحة، ويصعب استبعاد أي منها تماماً. حيث أن ظروف الأزمة وتداعياتها لم تنضج حتى اللحظة لإنجاح الوساطات في تجسير الفجوة بين مواقف الأطراف المتنازعة، ولا تبذل الأطراف الدولية جهوداً كافية لإقناع دول الأزمة بالتخلي عن مواقفها المتشددة إزاء شروط إنهاؤها، كما أن وسائل الإعلام في الدول المتنازعة ما تزال تلعب أدواراً سلبية تغذي حالة الخلاف والخصومة.

غير أن سيناريو الاندفاع نحو المواجهة العسكرية والمزيد من الخطوات التصعيدية تتراجع فرصه بصورة ملحوظة لإدراك جميع الأطراف لخطورته ونتائجه الكارثية على أوضاعها الخاصة وعلى مجمل الأوضاع في المنطقة، وكذلك بعد دخول أطراف إقليمية على خط الأزمة وتوفيرها غطاء سياسياً وعسكرياً للطرف الرئيسي فيها.

وربما تُراوح الأزمة على المدى القريب ما بين سيناريو استمرار الوضع الراهن (الجمود) وما بين التوجّه نحو المصالحة والخروج من الأزمة، وستلعب المحددات المشار إليها وبخاصة (مدى مرونة أطراف الأزمة ورغبتها بإنهائها، وفعالية جهود الوساطة، وطبيعة المواقف الدولية) دوراً مهماً في تحديد المسار المستقبلي للأزمة على المدى القريب.

رابعاً: تصور حلّ الأزمة على المدى البعيد

يتضح من التحليل السابق لبيئة الأزمة وخلفياتها، ومن دراسة شروط الدول المقاطعة لقطر، أنّ الخلفية الأساسية في العمق للأزمة هي الصراع على الدور الإقليمي لقطر وسياساتها الخارجية في ملفات أساسية مثل سوريا وليبيا واليمن قياساً بالأدوار العربية الأخرى التي تتصدرها السعودية في كلّ من اليمن وسوريا، وتتصدرها الإمارات ومصر في ليبيا، وهو دور -أي القطري- يبدو أنه لم يتفق مع سياسات الدول الأخرى المعنية في هذه المرحلة. ويجدر التأكيد هنا على أنّ الرهان على دور الأطراف الخارجية وخاصة الولايات المتحدة هو

رهان خاسر، كما أنّ الاستقواء بأيّ دولة أجنبية يمثّل إشكالية في بوصلة السياسة العربية، وخاصة فيما يتعلق بالشئون الداخلية، قد تأتي على مصالح الدول ذاتها وقدراتها المالية. لذلك فإنّ منطلق حلّ هذه الأزمة يقع ضمن البيت الخليجي والعربي وفق أسس تحفظ استقلال وسيادة جميع الأطراف، وتُبقي دول الخليج وقدراتها في خدمة شعوبها وأمنها، وتحفظ مشروع الأمة لمواجهة التحديات الخارجية. ذلك أنّ التصعيد بين دول الخليج يعدّ خلخلةً للنظام الإقليمي الضعيف وغير المتناسك في الأصل، فضلاً عن إضعاف مجلس التعاون الخليجي ذاته. ولذلك فإنّ النتائج السلبية الخطيرة لاستمرار الأزمة والعواقب الوخيمة لتصاعدها، تدفع باتجاه مضاعفة الجهود من أجل إنهاؤها ووضع حدّ لها عبر آليات التواصل المباشر بين أطراف الأزمة، أو بمساعدة الأطراف الوسيطة التي ينتظر منها أن تنشّط جهودها لرأب الصدع واحتواء الأزمة ومعالجة تبعاتها استناداً إلى المصالح الخليجية والعربية المشتركة وخاصة وساطة دولة الكويت التي قبلتها كل الاطراف بلا تحفظ.

ومن أهم القواعد التي تؤسس لحلّ طويل الأمد للأزمة الخليجية الراهنة، والتي يمكن اقتراحها في هذا المجال:

- أن يكون الحلّ خليجياً عربياً ويحفظ استقلال وسيادة جميع الأطراف، ولا مانع من دعم سياسي عام إقليمياً ودولياً للدفع باتجاه الحلّ وليس التأزيم.
- بلورة مشروع المواجهة الجماعية للتحديات المشتركة ليكون أساس رسم السياسات المشتركة، وأهمها: وقف الاحتراب الداخلي وإعادة الاستقرار إلى البلاد العربية، وإطلاق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، ومكافحة الإرهاب والعنف والتطرف الفكري وحماية الشباب، والإصلاح السياسي والتوسع في الحريات السياسية والعامة، ومواجهة تنامي وتوسع الصراع الطائفي في المنطقة العربية، ومواجهة تنامي الإسلاموفوبيا والعداء للعرب والمسلمين في العالم، والانقسام الفلسطيني الداخلي، والاحتلال الإسرائيلي للأراضي العربية.
- التوصل إلى مقاربة مشتركة صريحة وواضحة في التعامل مع الجماعات الإرهابية الحقيقية المعادية للمصالح العربية، والمحافظة في نفس الوقت على موقف متوازن إزاء تيارات الإسلام السياسي المعتدل، بعيداً عن الخصومات السياسية معها في أيّ قطر عربي واعتبارات محلية، والسعي لمشاركتها في مواجهة التطرف والجماعات الإرهابية المختلفة.

- عدم زج القضية الفلسطينية في الخلافات الداخلية، والمحافظة على موقف عربيّ موحد ضد الاحتلال الإسرائيلي، بما في ذلك عدم إقحام حركة حماس في الأزمة..

خامساً: التوصيات

1. لمنع تفاقم الأزمة وتخفيف انعكاساتها السلبية على دول الخليج والعالم العربي وشعوبه، وللعمل على تجاوزها بأقل الخسائر، يوصي فريق الأزمات العربي الدول المعنية بالأزمة بما يلي:
 1. المحافظة على المفاهيم والقيم والسياسات المتعلقة بالمصالح العربية الجماعية العليا، وعلى رأسها العمل العربي المشترك والموقف الاستراتيجي من قضية فلسطين والاحتلال الإسرائيلي.
 2. استمرار اعتماد أمن دول مجلس التعاون الخليجي بوصفه أمناً لكلّ دولة منه، وأنه جزء من الأمن العربي العام أمام التحديات الخارجية.
 3. التركيز على أنّ الخلاف سياسي بالأساس وليس فكرياً أو دينياً أو قومياً، وحصر الأزمة في دوائر السياسة، بوصفها أزمة مؤقتة.
 4. وقف جميع أشكال الاستفزاز، والوقف الفوري للتصعيد والتراشق الإعلامي بين أطراف الأزمة، من أجل إتاحة الفرصة لتوفير أرضية أفضل لجهود حل الأزمة.
 5. مبادرة الدول الأطراف بالأزمة للقيام بخطوات ذات بعد إنساني تخفف معاناة المواطنين وتجنبهم سلبيات الخلاف السياسي، والعدول عن بعض الإجراءات التي تضرّ بالعلاقات الاجتماعية وعلاقات الجوار.
 6. تعزيز جهود الوساطة الكويتية وتنشيطها، بتجربتها الدبلوماسية العريقة، لحل الأزمة بين الأشقاء وعلى مستوى النخب الحاكمة بعيداً عن الإعلام، وضرورة أن تبدي أطراف الأزمة مزيداً من التعاون لتسهيل مهمتها وللتعاطي بإيجابية أكبر مع مساعيها لحل الأزمة.
 7. تأسيس طاولة حوار منخفض المستوى برعاية كويتية لبحث سبل الخروج من الأزمة بأقلّ الخسائر لكلّ الأطراف، ومن ثم تقديم مشروع متكامل ليتبناه القادة ولتعود العلاقات إلى طبيعتها.

8. تفعيل دور جامعة الدول العربية ومنظمة التعاون الإسلامي للقيام بجهد إيجابي وأدوار فاعلة في تقريب وجهات النظر بين الأطراف المتنازعة إلى جانب الوساطة الكويتية.
9. استمرار دعم القضايا العربية وعلى رأسها قضية الشعب الفلسطيني ونضاله ضد الاحتلال بعيداً عن الخلافات بين دول مجلس التعاون، وتشجيع الأطراف الفلسطينية على النأي بالنفس عن الدخول في هذه الخلافات، وليس جرّها إلى صراع محاور سيؤثر سلباً على القضية والأمن العربي في ذات الوقت.

Executive Summary Gulf Crisis 2017 The Other Dimension

The Gulf crisis, which broke out in June 2017, forms one of the most critical of crises seen in the Arab region. Because it's implications and consequences, the MESC Arab Crises Team (ACT) is allocating this issue and reports on its great dangers. At first it starts with the environment and background of the crisis. Then it provides a summary of its consequences and then draws out possible scenarios. In the light of this, bases are formed for long-term solution and finally, recommendations are offered to the concerned parties.

The report focuses on the “other dimension” of the Gulf crisis, meaning its dangerous consequences to the Gulf Cooperation Council, its people, Arab national security and Palestinian issue. The report narrates the crisis emanating from its sources and parties without intervention or subjectivity and draws forward a concrete permanent solution to the crisis to make sure it doesn't reoccur in the future.

The Gulf crisis comes at a stage when the Arab region is suffering from a series of happenings that led to the spread of chaos and armed struggles in more than one Arab country like Iraq, Syria, Yemen and Libya. These contributed to weakening the framework of joint Arab action resulting in dangers to Arab national security.

Of the regional and international stands many parties called for the crisis to be resolved through dialogue and peaceful means, adding their support to Kuwaiti mediation. European foreign ministers as well as regional countries visited the countries involved in the crisis to bring their different views closer together and stop the escalation. While the Arab stands differed, the Americans were hesitant and opportunistic in the light of the deals signed in the billions of dollars with the different parties to the crisis.

The current crisis is listed in a new context in the Gulf, focusing on foreign policies and competition on regional roles. It's different from previous crisis which mostly focused on territorial borders.

As to its consequences, this crisis is causing the hemorrhaging of Arab and Gulf powers in confronting the greater regional challenges in the light of the chaotic situation this area is living in. The crisis may form an important “entry point” for pivotal changes in the form of strategic alliances with the emergence of Arab axis powers and all dangers such would entail with the weakness of the Arab stand vis-à-vis other non-Arab regional

powers.

As to the future course of the crisis, the report draws out three expected scenarios, the first of which is a breakthrough and reconciliation including ending the crisis and putting a stop to the reciprocal actions taken by the parties in the past period. Second, escalation and aggravation and further steps in spiraling the crisis and leading to more complication. The third and last scenario is the continuation of the present status quo of stalemate and split between the parties and the absence of mechanisms for dialogue and transforming the crisis into a greater long-term conflict.

In light of the existing situation, the three scenarios remain open and it would be difficult to exclude anyone at the expense of the other. However, it can be argued the crisis may, in the short-term remain between the current stalemate scenario and inertia and in the direction towards reconciliation and possible “exiting” out of the crisis. Different factors are at play including the extent of the flexibility of the parties, their wish to end the crisis, dynamic efforts of the reconciliation process and the international stands to identify a future course to the crisis for the short-term.

According to the report the real solution to the crisis demands the existence of a number of bases the most important of which is the solution be a Gulf and Arab one and preserve the independence and sovereignty of all states. This is in addition to crystallizing a project to collectively confront the joint challenges –through drawing joint policies to communicating jointly, clearly and seriously– terror groups that are against Arab interests whilst refusing to push the Palestinian issue with internal differences and the preservation of one Arab stands against the Israeli occupation.

The ACT team then provides a summary of a group of recommendations to stop the crisis from spiraling and to contain its negative effects, the most prominent of which: Protection of the understandings, values and policies related to joint collective Arab interests and the making sure the security of the GCC continues to depend on the security of each country within the council. This is in addition to the fact there must be the realization the difference is primarily political and not ideological, religious or nationalistic. Thus, all forms of provocations must stop including escalation, mud-slinging, and the initiative by the parties involved to undertake steps of a humanitarian nature alleviating the sufferings of people. What should also happen is supporting Kuwaiti mediation efforts and activation to solve the crisis between the brothers and provide a “roundtable dialogue” – mid-level – under Kuwaiti patronage to discuss ways to exit from the crisis with the minimum of losses for each party. The last recommendation is to encourage the Palestinian factions to distance themselves from

entry into the Arab-Arab fray and pulling them into the “axis struggles” which will affect the Palestinian issue negatively and have a deleterious effect on Arab security.